بداية من تشييد بنية تحتية صلبة إلى توسيع نطاق الخدمات الطبية والعلاجية

المنظومة الصحية في الكويت .. مسيرة رائدة واستشراف لآفاق المستقبل

في مشهد يتجاوز حدود الأرقام والإحصائيات تتجلى مسيرة دولة الكويت الرائدة في تطوير منظومتها الصحية بداية من تشييد بنية تحتية صلبة إلى توسيع نطاق الخدمات الصحية والعلاجية وصولا إلى استشراف المستقبل بعين تتطلع إلى أحدث ما توصل إليه العلم من تقنيات وبرامج علاجية ووقائية.

وعملا بتوجيهات القيادة السياسية التي أولت القطاع الصحي اهتماما بالغا شهدت الكويت ولا تزال فصولا متعددة في حراكها الاستراتيجي نحو بناء منظومة متكاملة تضاهي في تطورها المنظومات الصحية العالمية وتضمن توفير رعاية صحية عالية الجودة تلبي جميع احتياجات المرضى.

ومنحت رؤية «كويت جديدة 2035» أولوية قصوى للصحة العامة بغية ضمان صحة وحياة أفضل لجيلنا الحاضر وجيل المستقبل فيما تحتضن «خطة التنمية السنوية 2024 / 2025» عشرين مشروعا لتعزيز الصحة تشارك فيها قطاعات الدولة المختلفة.

وأفرد برنامج تعزيز صحة ورفاهة الجميع ضمن الخطة التنموية للدولة حزمة من السياسات تشمل تحسين الصحة العامة للشباب وتعزيز تنمية المجتمع والصحة والرفاهية الفردية وتعزيز نظم تكنولوجيا المعلومات الصحية وتحسين قدرات الكادر المهني الصحي.

كما تضم سياسات الخطة إصلاح أنظمة تقديم خدمات الرعاية الصحية ورفع مستوى خدمات التأمين الصحي الوطنية واستدامة تمويل الرعاية الصحية إضافة إلى محو الأمية الصحية.

وتبلغ قيمة الاعتمادات المالية المخصصة لمشروعات البرنامج نحو 140 مليون دينار بينها 13 مشروعا في المرحلة التنفيذية و3 مشاريع في المرحلة التحضيرية ومشروعان في مرحلة التسليم ومشروعان تم إنجازهما.

وتعمل وزارة الصحة الكويتية حاليا ضمن استراتيجية صحية وطنية طموحة لمواصلة تطوير البنية التحتية وتحسين جودة الخدمات الطبية وتدريب الكوادر الوطنية وتسريع وتيرة تنفيذ المشاريع الصحية.

وتولي الوزارة المشاريع الصحية التنموية عناية فائقة وتحرص على تنفيذها وفق أحدث المعايير العالمية. ومن بين هذه المشاريع مستشفى الولادة الجديد في منطقة الصباح الطبية التخصصية الذي تم افتتاحه في أبريل الماضي اذ اضاف هذا المستشفى إلى المنظومة الصحية صرحا متكاملا يجمع بين الدقة الطبية واللمسة الإنسانية ويضم كفاءات وطنية مؤهلة وتقنيات متطورة ومرافق علاجية تراعي الصحة الجسدية والنفسية.

وصمم هذا المستشفى وفقا لأحدث المعايير العالمية في مجال تشخيص وعلاج أمراض النساء والولادة وعلاج الأطفال الخدج حديثي الولادة وبمواصفات المباني الخضراء الحديثة الصديقة للبيئة والموفرة للطاقة ومجهز بأحدث الأجهزة والمعدات والأثاث الطبي والمكاتب.

اضافة الى ذلك هناك أربعة مشاريع إنشائية صحية كبرى قيد التنفيذ حاليا ضمن الخطة التنموية للدولة تشمل تصميم وإنشاء وتجهيز وصيانة تشغيلية لمشاريع مستشفى الصباح الجديد ومستشفى العدان الجديد علاوة على مستشفى الأمراض السارية ومركز الكويت لمكافحة السرطان.

ويقع مستشفى الصباح الجديد في منطقة الصباح الطبية على مساحة تقدر بحوالي 88 ألفا و710 أمتار مربعة بمساحة بناء إجمالية تبلغ 280 ألفا و636 مترا مربعا وسيوفر المستشفى خدمات الرعاية الصحية العامة والتخصصية للمرضى والخدمات اللازمة لعائلاتهم والقائمين على رعايتهم كما سيقدم الدعم للمنشآت الطبية وغير الطبية القائمة في منطقة الصباح الطبية.

مستشفى الصباح الجديد

وسيكمل هذا المستشفى خدمات المستشفيات التخصصية وبرامج الرعاية الصحية المعمول بها في مرافق منطقة الصباح الطبية اذ يتكون المبنى الرئيس للمستشفى من «ثلاثة أبراج» ومبنى مواقف السيارات بالإضافة إلى مبنى الخدمات الهندسية.

ويحتضن مبنى المستشفى الرئيس «512» سريرا موزعة على 16 جناحا و«105» أسرة للعناية المركزة و72 عيادة خارجية لمختلف التخصصات الطبية وكافة الأقسام اللازمة إضافة إلى أنه يشمل مهبطا للطائرات المروحية مما يعزز من قدرته على التعامل مع الحالات الطارئة.

اما مشروع مستشفى الأمراض السارية الذي يقع في منطقة الصباح الطبية على مساحة تقدر بحوالي 46 ألفا و523 مترا مربعا فيضم «224» سريرا وثمانية أسرة عناية مركزة إضافة إلى أقسام الطوارئ والملفات الطبية والأشعة والصيدلية الرئيسة وغيرها.

وينفذ حاليا مركز الكويت للسرطان على مساحة إجمالية تصل إلى 226 ألفا و525 مترا مربعا ويوفر 618 سريرا مع أنظمة تشغيلية أوتوماتيكية بالكامل.

اما مشروع مستشفى العدان الجديد فيتكون من سبعة مبان مستقلة ترتبط ببعضها عبر أنفاق تحت الأرض لتوفير تكامل وظيفي وتشمل هذه المباني مستشفى الأمومة والطفولة ومبنى الجراحة والخدمات المركزية ومبنى العلاج الطبيعي والتأهيلي إضافة إلى مبنى إدارة منطقة الأحمدي الصحية ومواقف السيارات.

وإلى جانب المشاريع الإنشائية تواصل الكويت تعزيز شراكاتها الاستراتيجية مع الشركاء الدوليين والإقليميين والمحليين بما ينعكس إيجابا على رفع كفاءة الكوادر الطبية وتطوير البنية التحتية للخدمات الصحية إضافة إلى الاستفادة من أحدث التقنيات الطبية المبتكرة.

فعلى المستوى المحلي جرى توقيع حزمة من مذكرات التفاهم مع جهات الدولة المختلفة بشأن تطبيق الاستراتيجية الوطنية للمدن الصحية ودعم البرامج المشتركة التي تهدف إلى نشر الوعي بأهمية الحياة الصحية وتحويل الخطط الاستراتيجية إلى مشاريع ملموسة تسهم في تحقيق الأهداف الوطنية.

وفي إطار التوسع في الشراكات العالمية عقدت الكويت خلال الأشهر القليلة الماضية سلسة اجتماعات مع سفراء وممثلي دول الاتحاد الأوروبي بهدف تحقيق الاستفادة المثلى من التجارب الرائدة للدول الأوروبية في المجال الصحي.

وأسهمت تلك اللقاءات في فتح قنوات جديدة لتبادل الخبرات الطبية والتقنيات الحديثة وتوسيع نطاق الشراكة في مجالات التدريب الطبي والبحث العلمي وتطوير الأنظمة الصحية.

وفي هذا الإطار وقع وزير الصحة الدكتور أحمد العوضي خلال شهر يوليو الجاري مذكرات تفاهم مع خمس من أبرز وأكبر المؤسسات الطبية والصحية في العاصمة الفرنسية باريس بهدف تعزيز التعاون الثنائي في المجال الصحي والطبي.

وتمثل هذه الخطوة انطلاقة نوعية نحو تنفيذ رؤية القيادة السياسية بشأن تعزيز التعاون مع المؤسسات الطبية الرائدة وتطوير مستوى الخدمات الطبية عبر تبادل المعرفة والتعاون في مجالات التدريب والأبحاث العلمية المتخصصة.

كما أثمرت الشراكة طويلة الأمد مع منظمة الصحة العالمية الكثير من المبادرات والبرامج الناجحة فيما مثل افتتاح مكتب المنظمة رسميا لدى البلاد قبل أربع سنوات علامة فارقة في العلاقات الطبية الممتدة لأكثر من ستة عقود منذ الانضمام إلى عضوية منظمة الصحة العالمية.

بموازاة ذلك تشكل مبادرة المدن الصحية التي أطلقتها البلاد قبل نحو 10 سنوات إحدى المنهجيات الفعالة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل مساع حثيثة لتحقيق أعلى مستوى من الصحة والرفاهية للمجتمعات الكويتية.

وأسفرت الجهود المتواصلة في هذا المجال عن تسجيل 18 واعتماد سبع من المدن الصحية الكويتية على الشبكة الإقليمية للمدن الصحية فيما شهدت المدن المشاركة في برنامج المدن الصحية تقدما ملحوظا في 80 مؤشرا من مؤشرات البرنامج التي تشمل مجالات المشاركة المجتمعية والصحية والبيئية والاجتماعية وغيرها.

وأكد مكتب منظمة الصحة العالمية لإقليم شرق المتوسط في أكثر من مناسبة أن الكويت تسير بخطى سريعة نحو التحول إلى دولة رائدة إقليميا في تعزيز البيئات الحضرية التي تدعم الصحة والاستدامة وقدرة المجتمعات المحلية على الصمود.

كما يعد مكتب المدن الصحية الذي أنشأته الكويت عام 2014 ركنا أساسا في رسم ملامح مستقبل مستدام وداعما رئيسا لمبادرات تعزيز جودة الحياة.

وتولي الكويت اهتماما بالغا بتطوير الكفاءات الوطنية الطبية عبر ابتعاث طلبة المؤهلات العلمية للحصول على درجات علمية في فروع الطب والصيدلة خارج البلاد إضافة إلى إبرام الاتفاقيات مع الجامعات والمؤسسات الصحية المحلية والعالمية لخلق كوادر صحية قادرة على مواجهة التحديات المستقبلية.

وانعكست السياسات الوطنية في هذا الاتجاه على تسارع الإنجازات الطبية التي كان آخرها إجراء تسع عمليات جراحية روبوتية متقدمة «عن بعد» ببراعة ودقة وكفاءة عالية بما يعكس كفاءة الكوادر الوطنية وقدرة النظام الصحي الكويتي على مواكبة أحدث ما يتوصل إليه المجال الطبي.

كما أدى التطور المتسارع في منظومة العلاج محليا إلى انخفاض عدد الحالات التي يتم إرسالها للعلاج في الخارج نتيجة التوسع في افتتاح المستشفيات وإدخال العلاجات الحديثة والمتطورة وتدريب الكوادر الطبية على أحدث البروتوكولات العلاجية المعتمدة عالميا.

وأظهرت الكويت قدرة استثنائية على التعامل مع الأزمات الصحية برزت بشكل لافت أثناء جائحة «فيروس كورونا المستجد - كوفيد 19» حيث كانت من أولى الدول التي تمكنت من احتواء الأزمة وتطويق تداعياتها وحصر أضرارها في أضيق الحدود.

وجسدت الحكومة إيمانها الراسخ بأولوية الصحة في التعامل مع الجائحة عبر التدرج في فرض التدابير اللازمة وتحقيق أحد أعلى معدلات التطعيم والتحصين في العالم إضافة إلى تنفيذ أكبر عملية إجلاء في تاريخ البلاد شملت 185 رحلة قادمة من 58 دولة حول العالم.

وقد حظيت الكويت بإشادة واسعة من منظمة الصحة العالمية التي نوهت بنجاحها اللافت في السيطرة على انتشار «فيروس كورونا المستجد - كوفيد 19» وبفاعلية استجابتها لتوصيات المنظمة بالإضافة إلى شراكاتها الاستراتيجية التي أسهمت بفاعلية في الاستجابة العالمية والإقليمية للجائحة.

وعلى مدى ما يزيد على 121 عاما تتواصل مسيرة النهضة الصحية في الكويت التي بدأت بوضع أولى لبناتها التاريخية في عام 1904 ببناء أول مستوصف تبع ذلك بناء أول مستشفى في عام 1912 وصولا إلى افتتاح أول صيدلية أهلية في عام 1927.

كما شهد عام 1936 تشكيل دائرة الصحة العامة في البلاد حيث افتتح أول مستوصف حكومي بعد ذلك بثلاثة أعوام فيما صدر أول قانون تنظيمي للعمل الصحي عام 1944 متضمنا أربع عشرة مادة.

ويعد المستشفى الأميري أول مستشفى حكومي افتتحته الكويت عام 1949 بحضور أمير البلاد آنذاك الشيخ أحمد الجابر طيب الله ثراه قبل أن تتسارع وتيرة تشييد المستشفيات العامة مع بداية ستينيات القرن الماضي.

الكويت : السلام

بالوسائل السلمية، وتنفيذ حل الدولتين في مقر الأمم المتحدة بنيويورك.

وقال اليحيا: «نجتمع اليوم تحت وطأة ظروف استثنائية ومأساوية تمر بها الأراضي الفلسطينية، وتحديدا قطاع غزة، الذي يتعرض لعدوان عسكري إسرائيلي غير مسبوق خلف عشرات الآلاف من الشهداء، غالبيتهم من النساء والأطفال، ودمارا واسعا طال البنية التحتية والمستشفيات والمدارس ومرافق المياه والكهرباء وحتى الملاجئ».

ونبه إلى أن الحصار الجائر المفروض على غزة وقطع الغذاء والدواء والكهرباء والمياه، نتج عنه كارثة إنسانية تهدد حياة أكثر من مليوني إنسان، معظمهم من المدنيين الأبرياء، موضحا أن هذه الأوضاع تجاوزت حدود المأساة، لتتحول إلى تحدٍ صريح للضمير الإنساني والقانون الدولي.

وأشار اليحيا إلى أن «استمرار التمادي العسكري وتجاهل المبادئ الإنسانية والقانونية، يعد تراخيا من المجتمع الدولي عن أداء مسؤولياته، ويشجع على الإفلات من العقاب، ومن هنا تبرز الحاجة الماسة إلى تحرك دولي فوري وفعال».

وسلط وزير الخارجية الضوء على ثوابت دولة الكويت التاريخية والراسخة، التي تؤكد أولا على الاعتراف الكامل بدولة فلسطين ضمن حدود الرابع من يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

ورحب في هذا السياق بالخطوات المتخذة مؤخرا من عدة دول، داعيا الدول التي لم تعترف بعد إلى اتخاذ الخطوة ذاتها باعتبار ذلك أساسا لتحقيق العدالة والسلام.

ودعا إلى الوقف الفوري والشامل للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة كافة، ووقف استهداف المدنيين والبنية التحتية، وضمان عدم تكرار مثل هذه الأفعال الإجرامية.

وشدد اليحيا على ضرورة فتح جميع المعابر بشكل دائم وغير مشروط، بما يضمن تدفق المساعدات الإنسانية والطبية وتمكين عمليات الإغاثة من الوصول إلى مستحقيها من دون صعوبات.

وأعرب عن رفض أشكال التهجير القسري كافة، التي تستهدف تغيير الواقع الديموغرافي في الأراضي الفلسطينية ،مؤكدا على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وفق القرار الأممي رقم «194».

وحث الوزير على دعم الحكومة الفلسطينية ومؤسساتها الوطنية وتوسيع سلطتها على كامل الأراضي الفلسطينية، باعتبار ذلك خطوة أساسية لبناء الدولة الفلسطينية المستقلة.

وناشد المجتمع الدولي ضمان حماية المدنيين، وإيقاف الانتهاكات، ومحاسبة مرتكبي الجرائم أمام محكمة العدل الدولية وتفعيل آليات العدالة الدولية لضمان عدم الإفلات من العقاب.

كما دعا اليحيا إلى دعم الجهود السياسية والدبلوماسية كافة، لإحياء عملية السلام وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية لعام 2002 ورفض كل السياسات التي تؤخر تحقيق حل الدولتين.

ولفت إلى أنه «آن الأوان للمجتمع الدولي أن يضع حدا لهذه المأساة المتكررة، ويتحرك لحماية الأبرياء وإيقاف العدوان وإنهاء الحصار وإلزام الاحتلال الإسرائيلي باحترام القانون الدولي الإنساني».

وقال اليحيا في ختام كلمته: «إننا أمام مشهد إنساني مفجع لا يقبله ضمير حي حيث يقتل الأبرياء على أبواب المستشفيات وتجفف الملاجئ وتحرم غزة من الماء والغذاء والدواء .. فهل من مغيث؟ وهل من نصير لأهل غزة؟»

ويأتي انعقاد هذا المؤتمر في ظل تطورات متسارعة، تشهدها الأراضي الفلسطينية المحتلة، واستمرار الانتهاكات بحق الشعب الفلسطيني، وهو ما يستدعي توحيد المواقف الدولية لدعم حقوقه المشروعة.

وقد أكد المشاركون في الجلسات الافتتاحية على مركزية القضية الفلسطينية، وضرورة تكثيف التحركات السياسية والدبلوماسية لإحياء عملية السلام، وفقا لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.

من جهة أخرى، التقى وزير الخارجية عبدالله اليحيا، الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، وذلك على هامش أعمال المؤتمر الدولي الرفيع المستوى، لتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية، وتنفيذ حل الدولتين المنعقد في مقر المنظومة الأممية بمدينة نيويورك.

وجرى خلال اللقاء استعراض الجهود الدولية الرامية، إلى التوصل إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، وسبل تعزيز التنسيق المشترك، لدعم عملية السلام إلى جانب مناقشة آخر التطورات الإقليمية والدولية ذات الصلة، والقضايا ذات الاهتمام المشترك.

إلى ذلك، التقى وزير الخارجية عبد الله اليحيا، نظيريه الأردني أيمن الصفدي، والباكستاني محمد إسحاق دار، خلال أعمال المؤتمر الدولي الخاص بفلسطين، في مقر الأمم المتحدة.

واستعرض اليحيا مع الوزيرين، العلاقات الثنائية بين دولة الكويت وكل الأردن وباكستان، وسبل تطويرها في مختلف المجالات، كما بحث معهما عددا من القضايا ذات الاهتمام المشترك، إضافة إلى تبادل وجهات النظر حول آخر المستجدات الإقليمية والدولية، لا سيما الجهود المبذولة لتحقيق التسوية السلمية وتعزيز الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

من ناحيته، أكد الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جاسم البديوي، أن الاستقرار الإقليمي يبدأ من تثبيت هوية الدولة الفلسطينية على الخريطة القانونية والدبلوماسية للعالم، داعيا المجتمع الدولي إلى الانضمام لتحالف حل الدولتين والاعتراف بدولة فلسطين، تمهيدا لإعادة بناء الثقة وإرساء سلام حقيقي.

وذكرت الأمانة العامة للمجلس في بيان، أن ذلك جاء في كلمة ألقاها البديوي أمام أعمال المؤتمر الدولي الرفيع المستوى لتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية، وتنفيذ حل الدولتين في مقر الأمم المتحدة بنيويورك.

وأكد البديوي أن «القضية الفلسطينية لم تغب عن وجدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، منذ تأسيسه في عام 1981»، وستظل في صدارة الأولويات باعتبارها «قضية حق وعدالة لا تقبل المساومة».

ودعا في هذا الصدد الدول التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين، إلى اتخاذ هذه الخطوة السيادية التي تمثل ضرورة سياسية وأخلاقية، لإطلاق مفاوضات سلام حقيقية.

وجدد البديوي تأكيد حرص المجلس على إبقاء هذه القضية حاضرة في ضمير المجتمع الدولي، وفي التصدي المستمر لأي محاولات لتهميشها أو تجاوزها.

ولفت إلى أن عام 2002 كان «علامة فارقة»، حين أعلن المجلس دعمه الكامل للمبادرة العربية للسلام التي تقدمت بها السعودية باعتبارها رؤية استراتيجية متكاملة لتحقيق سلام عادل ودائم.

أضاف أن تلك المبادرة أرست قاعدة صلبة لمعادلة السلام الممكن، بالدعوة الصريحة إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، بوصفها «الشرط الجوهري» لأي تسوية واقعية تعيد التوازن والاستقرار إلى المنطقة.

وأشاد البديوي بالدول التي ارتقت بمواقفها إلى مستوى المسؤولية التاريخية، واتخذت قرارا سياديا بالاعتراف بدولة فلسطين، في تعبير صريح عن التزامها بمبادئ العدالة الدولية وتجسيد وعي سياسي بأن السلام لا يبنى على الإنكار.

ووجه الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي دعوة صادقة إلى تلك الدول التي لم تتخذ بعد خطوة الاعتراف بدولة فلسطين، بأن استمرار إنكار الاعتراف الدولي لأحد طرفي النزاع، يكرس اختلالا جوهريا في بنية العملية السياسية ويفرغ مفاوضات السلام من مضمونها.

وشدد على أن الاعتراف الصريح بدولة فلسطين، أصبح ضرورة سياسية وأخلاقية تؤسس لعملية تفاوض متكافئة، وتهيئ أرضية صلبة لإطلاق سلام حقيقي ودائم.

وسلط البديوي الضوء على مواقف مجلس التعاون الثابتة وفي مقدمتها دعم قيام دولة فلسطينية مستقلة، على حدود الرابع من يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وإدانة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وإعادة الإعمار ورفض السياسات الاستيطانية التي تقوض حل الدولتين.

وأعرب عن إدانته لاعتداءات الاحتلال التي طالت أراضي إيران ولبنان وسوريا، محذرا من خطورة استمرار هذه الانتهاكات على الأمن والسلم الدوليين وحرية الملاحة الدولية، وميثاق الأمم المتحدة القائم على احترام السيادة وحل النزاعات بالوسائل السلمية.

واعتبر مصادقة برلمان الاحتلال «الكنيست» على مشروع قرار يقضي بفرض السيادة على الضفة الغربية والأغوار الفلسطينية في الأراضي المحتلة، تحديا صارخا للقانون الدولي ولقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

ونبه إلى أنه من شأن هذه الخطوة التصعيدية تقويض الأمن والاستقرار وفرص السلام في المنطقة، مجددا الدعوة للمجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية كافة تجاه تلك الانتهاكات.

تتمات

في سياق متصل، ذكرت الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، أن الأمين العام للمجلس جاسم البديوي، أكد أن الاجتماع الوزاري الخليجي المشترك يأتي تأكيدا لدعم مبادرة المملكة العربية السعودية، بتأسيس التحالف الدولي لتنفيذ حل الدولتين، وبحث الجهود المشتركة الرامية لحل القضية الفلسطينية.

في بيان، أن وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي ناقشوا خلال الاجتماع عددا من الموضوعات ذات الصلة، وفي مقدمتها مستجدات الأوضاع في الأراضي الفلسطينية وقطاع غزة، والتنسيق بشأن الموضوعات المطروحة في المؤتمر الدولي لتنفيذ حل الدولتين.

وأشار البيان إلى أن وزراء الخارجية بحثوا التطورات الإنسانية في القطاع، وخاصة في ظل الأوضاع غير المسبوقة التي أدت إلى نقص حاد في المساعدات الإنسانية بسبب تعنت وحصار قوات الاحتلال الإسرائيلي، واستخدامها لسياسة التجويع ضد الشعب في قطاع غزة المخالفة للأعراف والمواثيق والقوانين الدولية والأممية كافة.

وأوضحت أن انتهاكات الاحتلال أدت إلى تفشي المجاعة ونقص حاد في الأدوية الطبية، حيث طالب الوزراء باستمرار الضغط على الاحتلال الإسرائيلي لفتح جميع المعابر من أجل أن يتم التمكن من إيصال المساعدات الإنسانية للشعب الفلسطيني.

وذكرت الأمانة العامة أن البديوي دعا إلى بذل الجهود الإقليمية والدولية، بالتعاون مع الدول والمنظمات والمؤسسات في العالم لفك الحصار عن الشعب الفلسطيني الشقيق وإدخال المساعدات الإنسانية والإغاثية كافة بشكل عاجل ومن دون قيود.

مراكز تموين

تصادف يوم السبت المقبل، فإن دولة الكويت تستذكر بكل ألم ومرارة جريمة الغدر التي ارتكبها النظام العراقي فجر الثاني من أغسطس عام 1990.

وثمن مجلس الوزراء بكل تقدير وإجلال، الدور البارز الذي قام به سمو الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد، وسمو الأمير الوالد الراحل الشيخ سعد العبد الله السالم، وسمو الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد، وسمو الأمير الراحل الشيخ نواف الأحمد، طيب الله ثراهم، في العمل على تحرير دولة الكويت من براثن الاحتلال.

كما استذكر مجلس الوزراء بكل فخر واعتزاز، صمود الشعب الكويتي وتضحياته البطولية في مواجهة العدوان الغادر، والذي يعد نموذجا للوحدة الوطنية، مشيرا إلى التضحيات الجسام التي قام بها شهداء الكويت الأبرار، الذين قدموا دماءهم الزكية فداء للوطن العزيز، سائلا المولى عز وجل أن يتغمدهم بواسع رحمته.

وقال مجلس الوزراء إنه إذ يجدد بالغ امتنانه وتقديره، لكل من ساهم من الدول الشقيقة والصديقة في تحرير دولة الكويت وعودة الحق إلى أصحابه، فإنه يدعو الباري عز وجل أن يديم على وطننا العزيز نعمتي الأمن والاستقرار، في ظل القيادة الحكيمة لصاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد، وسمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد.

من جانب آخر اطلع مجلس الوزراء على العرض المرئي المقدم من وزير التجارة والصناعة خليفة العجيل، ووكيل وزارة التجارة والصناعة بالتكليف، بشأن مشروع مراكز التموين الاستراتيجية، والذي يهدف إلى تعزيز منظومة الأمن الغذائي من خلال إنشاء مراكز تموين بسعة تخزينية أكثر فعالية في كافة محافظات دولة الكويت، وذلك لضمان توفير المخزون الاستراتيجي للسلع الأساسية بما يلبي احتياجات المواطنين وفق أعلى المعايير

وأشاد مجلس الوزراء بجهود وزير التجارة والصناعة، والقائمين على المشروع من مسؤولي وموظفي كل من وزارة التجارة والصناعة وبلدية الكويت والشركة الكويتية للتموين، وعملهم الدؤوب للارتقاء بمستوى الخدمات التموينية.

إلى ذلك، وانطلاقا من حرص الحكومة على تهيئة أجواء دراسية مناسبة للطلبة والطالبات، في مختلف المراحل الدراسية في جميع المحافظات، فقد اطلع مجلس الوزراء على العرض المرئي المقدم من وزير التربية جلال الطبطبائي ومسؤولي وزارة التربية، بشأن خطة الاستعداد للعام الدراسي 2025-2026، والذي يتضمن خطة تفصيلية تشمل المحاور الأساسية للعمل، وبرامج الصيانة والتجهيز والخطط التعليمية ،إلى جانب الجاهزية الإدارية والفنية والمشاريع التطويرية الجاري تنفيذها- بهدف دعم الجهود المشتركة، لضمان انطلاقة ناجحة للعام الدراسي الجديد.

وقد عبر مجلس الوزراء عن خالص شكره وتقديره ،للجهود الطيبة التي يقوم بها وزير التربية ومسؤولو وموظفو الوزارة، لتوفير كافة المتطلبات والاحتياجات للعام الدراسي الجديد.

من جانب آخر أحيط مجلس الوزراء علما بالتوصيات الواردة ضمن محضر اجتماع اللجنة الوزارية للشؤون الاقتصادية، والذي يحتوي على عدة بنود من أبرزها التقرير السنوي بشأن مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، التي تم إبرامها أو تنفيذها وفقا لأحكام القانون رقم «116» لسنة 2014 عن الفترة من «أبريل 2024 ـ مارس 2025»، وقرر إحالة التقرير إلى اللجنة العليا لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، لاتخاذ ما تراه مناسبا بشأنه في ضوء ما تضمنه من ملاحظات ونتائج.

كما اطلع المجلس على التقرير المقدم من قبل وزارة المالية عن حالات التعدي على أملاك الدولة العقارية، خلال سنة 2024 وقرر مجلس الوزراء تكليف الجهات التالية كلا على حدة «وزارة الخارجية، وزارة الأشغال العامة، وزارة الصحة، وزارة الشؤون الإسلامية، قوة الإطفاء العام، هيئة تشجيع الاستثمار المباشر، الهيئة العامة للصناعة، الهيئة العامة للشباب، مؤسسة الموانئ الكويتية، مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة، الإدارة العامة للجمارك»، بالتنسيق مع الجهات التي تراها مناسبة لاتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لإزالة كافة التعديات الواقعة على القسائم المخصصة لتلك الجهات، وذلك بالسرعة الممكنة.

كما قرر مجلس الوزراء تكليف الجهات التالية «وزارة التربية، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة التجارة والصناعة، وزارة العدل، الهيئة العامة للبيئة، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، بلدية الكويت، الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الإدارة المركزية للإحصاء»، بسرعة موافاة وزارة المالية خلال أسبوعين من تاريخه بحالات التعدي أو التعرض على أملاك الدولة المخصصة لهم، مع اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لإزالة تلك التعديات «إن وجدت».

واستعرض مجلس الوزراء عددا من المواضيع المدرجة على جدول الأعمال، وقرر الموافقة عليها، كما قرر إحالة عدد منها إلى اللجان الوزارية المختصة لدراستها وإعداد تقارير بشأنها، لاستكمال الإجراءات الخاصة لإنجازها.

واعتمد مجلس الوزراء محضر اللجنة العليا لتحقيق الجنسية الكويتية، والمتضمن حالات فقد وسحب الجنسية الكويتية من بعض الأشخاص، وذلك وفقا لأحكام المرسوم بالقانون رقم «15» لسنة 1959 بشأن الجنسية الكويتية وتعديلاته.

المشعل : افتتاح

القريب، إضافة الى التوسع السنوي في التعاون التدريبي بين الجيشين الكويتي والصيني.

جاء ذلك في رد وكيل وزارة الدفاع على سؤال لـ «الصباح»، خلال حضوره الاحتفال الذي أقامته سفارة جمهورية الصين الشعبية لدى الكويت، في مقرها الليلة قبل الماضية، بمناسبة الذكرى الـ 98 لتأسيس جيش التحرير الشعبي الصيني ، بحضور السفراء ورؤساء البعثات الدبلوماسية والمنظمات الدولية والملحقين العسكريين بالسفارات وكبار المسؤولين والشخصيات وحشد كبير من المدعوين.

اضاف الشيخ د. المشعل : أن مشاركة وزارة الدفاع الكويتية في هذه المناسبة، تأتي تعبيرا عن قوة العلاقات ما بين الكويت والصين في الجوانب العسكرية بشكل خاص إلى جانب التعاون في مجالات استراتيجية اخرى، على مستوى الدولة كمشاريع البنية التحتية الكبرى ومنها ميناء مبارك الكبير والمشاريع الإسكانية.

وأكد أن سياسة وزارة الدفاع ترتكز على تعزيز العلاقات مع الدول الخليجية والعربية الشقيقة، دون إغفال أهمية تطوير الشراكات الدفاعية مع الدول الصديقة شرقا وغربا- بما يخدم مصالح البلاد.

وحول الاتفاقيات المبرمة بين الكويت والدول العظمى بعد حرب التحرير، أوضح وكيل وزارة الدفاع، أن العلاقات بين الكويت والدول العظمى ترتكز على محورين أساسيين، هما الاتفاقيات ومذكرات التفاهم، وكذلك على مستوى عقود التسليح.

من جهته، أكد القائم بأعمال سفارة جمهورية الصين الشعبية لدى الكويت ليو شيانغ ، عزم بلاده العمل مع الكويت والدول الصديقة الأخرى، للسير على طريق التنمية السلمية والحفاظ على النظام الدولي المتمركز حول الأمم المتحدة وممارسة التعددية الحقيقية وبناء مجتمع المستقبل المشترك للبشرية.

وقدم القائم بالأعمال، المحلق العسكري الصيني الجديد لدى السفارة العميد ليو تسونغ تشن، مؤكدا أنه سيعمل بجد في السنوات المقبلة على تعزيز وتطوير العلاقات الثنائية بين الجيشين الصديقين.